كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون الجنائي

دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل

- دراسة مقارنة -

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد رجائي جبر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال — **رئيساً**

أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق جامعة القاهرة.

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة (سابقاً).

الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم — **مشرفاً وعضواً**

أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق جامعة القاهرة.

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة (سابقاً).

وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية (سابقاً).

المستشار الدكتور/ محمد سمير محمد زكي — **عضواً**

نائب رئيس محكمة النقض.

٢٠٢١

Faculty of Law
Graduate Studies
Department of Criminal Law

The Role of Modern Penal Systems In Reform and Rehabilitation

«Comparative Study»

Dissertation submitted to obtain a PhD in Law

From the Researcher
Mahamad Ragai Jabr

Discussion and Judgment Committee on the thesis:

Prof. Dr. Ahmed Awad Bilal Professor of Criminal Law - Faculty of Law, Cairo University Dean of the Faculty of Law - Cairo University (formerly).	Chairman
Prof. Dr. Omar Mohamed Salem Professor of Criminal Law - Faculty of Law, Cairo University .Dean of the Faculty of Law - Cairo University (formerly). Minister of State for Legal and Parliamentary Affairs (Formerly).	Supervisor and Member
Counselor Dr./ Mohamed Samir Mohamed Zaki Vice President of the Court of Cassation.	Member

2021

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً }

صدق الله العظيم

(سورة طه – من الآية ١١٤)

الشكر والتقدير

عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللَّهَ

اتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي الفاضل ***معالي الأستاذ الدكتور عمر محمد سالم الأكرم***، الذي أحاول أن اقتدي به خلقا وسلوكا وتواضعا قبل أن أنهل من علمه، على تفضل معاليه بالتكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وتقديم كل العون والمساعدة والدعم والتوجيهات لي من أجل إنجاز هذه الرسالة، فكان نعم المعلم والأب، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي الكريم **الأستاذ الدكتور أحمد عوض بلال** الذي تشرفت بمعرفته من خلال علمه الذي نفعني وأعانني على إتمام هذه الرسالة لتكرمه بقبول تروس لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل **المستشار الدكتور محمد سمير محمد زكي** لتكرمه بقبول المشاركة في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وتحمل عناء قرائتها، فكان لعلمه بصمة خير في إنجاز هذه الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير.

إهـــداء

إلى من لم يبخل علي أبدا بعطائه ودعائه ودفعني إلى العلم وبه ازداد افتخارا

((والدي))

إلى من يسعد قلبي بلقياها وتمدُّني بطاقة إيجابية لا نظير لها

((والدتي))

إلى حبيبتي ومن سكنت قلبي وملأت حياتي بالفرح والهناء

((زوجتي))

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وبوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

((أشقائي))

إلى شعلة الذكاء والنور وصاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

((شقيقتي))

إلى قرة العين وفلذة الكبد وبهجة القلب

((إبني))

أهـــدي هـــذه الرسالة

المقدمة:

السياسة العقابية لأي مشرع تهدف – بالدرجة الأولى – إلى ردع الجاني وإصلاحه وإعادة إدماجه في المجتمع، وليس إرهاق جسده أو الانتقام منه، فالهدف الرئيسي من فرض العقوبة وانشاء مؤسسات عقابية في العصر الحالي هو إصلاح الجاني وتأهيله من أجل إعادة دمجه في المجتمع كعضو منتج وفعال، وبالنظر في دور المؤسسات العقابية وفاعليتها في تحقيق هذا الهدف، نجد عدم فاعلية المؤسسات العقابية في القيام بمهامها الأساسية المتمثلة في إصلاح الجناة وتأهيلهم وحماية المجتمع من الجريمة، ولقد أصبحت النظرة الحالية للمؤسسات العقابية، تنطلق من كونها أماكن لتعليم السلوك المنحرف، بدلاً من أن تكون مؤسسات اجتماعية للإصلاح والتقويم، فهذه المؤسسات أصبحت غير مناسبة كمكان لتنفيذ العقوبة، ولعل من أهم عوامل فشلها في ذلك هو ضعف البرامج التأهيلية والإصلاحية بصورها المختلفة. والسبب يعود إلى عدة أمور: أهمها ازدحام المؤسسات العقابية، والتكلفة الباهظة لتنفيذ هذه البرامج، بالإضافة إلى سوء الإدارة والنظم المتبعة في إدارة هذه المؤسسات، الأمر الذي استدعى الفقه العقابي المعاصر إلى البحث في أوجه النظم الحديثة التي ينبغي تطبيقها في المؤسسات العقابية لتفعيل دورها الإصلاحي والتأهيلي، وذلك بإعادة النظر في النظم الإدارية التي تسود في المؤسسة وتطوير برامجها الإصلاحية والتأهيلية.

أما بشأن العقوبات السالبة للحرية التي يتم فرضها على الجاني، والمتمثلة في عقوبة الحبس وخاصةً عقوبة الحبس قصير المدة، فقد تبين فشله في تحقيق الإصلاح والتأهيل المرجو منه، بالإضافة إلى أن سلبياتها اكثر بكثير من إيجابياتها، وإن أهم سلبياتها تتمثل في عزل النزيل عن بيئته الاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه ظهور حاجة نفسية ملحَّة لديه في إيجاد بيئة اجتماعية بديلة تتمثل في اللجوء إلى النزلاء المنحرفين، وعتاة المجرمين، فيتعلم من خلالهم طرق وأساليب

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل التمهيدي: العقوبة	٥
المبحث الأول: تعريف العقوبة وخصائصها	٥
المطلب الأول: تعريف العقوبة	٥
المطلب الثاني: خصائص العقوبة	٧
المبحث الثاني: وظائف العقوبة وأهدافها	١٣
المطلب الأول: تحقيق العدالة	١٣
المطلب الثاني: الردع	١٦
المطلب الثالث: إصلاح حال الجاني	٢٢
المبحث الثالث: أنواع العقوبة	٢٥
المطلب الأول: من حيث جسامة العقوبة	٢٥
المطلب الثاني: من حيث الحق الذي تصيبه	٢٦
المطلب الثالث: العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية	٢٩
الباب الأول: النظم الإدارية والأساليب الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية	٣٠
الفصل الأول: خصخصة المؤسسات العقابية	٣٢
المبحث الأول: ماهية خصخصة المؤسسات العقابية	٣٣

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: تعريف خصخصة المؤسسات العقابية وصورها	٣٣
المطلب الثاني: نشأة نظام خصخصة المؤسسات العقابية	٣٥
المطلب الثالث: أسباب اللجوء لنظام خصخصة المؤسسات العقابية	٣٦
المطلب الرابع: تقييم نظام خصخصة المؤسسات العقابية	٣٧
المبحث الثاني: عوامل نجاح خصخصة المؤسسات العقابية ودورها في الإصلاح والتأهيل	٤٣
المطلب الأول: عوامل نجاح خصخصة المؤسسات العقابية	٤٤
المطلب الثاني: دور نظام خصخصة المؤسسات العقابية في الإصلاح والتأهيل	٥٣
المبحث الثالث: التجارب الدولية لخصخصة المؤسسات العقابية	٥٥
المطلب الأول: خصخصة المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة الأمريكية	٥٥
المطلب الثاني: خصخصة المؤسسات العقابية في المملكة المتحدة	٥٨
المطلب الثالث: خصخصة المؤسسات العقابية في استراليا	٥٩
الفصل الثاني: تخصص المؤسسات العقابية	٦٠
المبحث الأول: نظام الفحص	٦١
المطلب الأول: مفهوم الفحص وأهدافه	٦٣
المطلب الثاني: صور الفحص	٦٥
المطلب الثالث: مراحل الفحص	٦٨
المبحث الثاني: التصنيف	٧٠
المطلب الأول: ماهية التصنيف	٧١

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: أنواع التصنيف وأسسه	٧٦
المطلب الثاث: مراحل التصنيف وأجهزته	٨٠
المبحث الثالث: دور نظام تخصص المؤسسات العقابية في الإصلاح والتأهيل	٨٥
الفصل الثالث: أساليب المعاملة العقابية	٨٦
المبحث الأول: العمل العقابي	٨٧
المطلب الأول: أغراض العمل العقابي	٨٨
المطلب الثاني: شروط العمل العقابي	٩٥
المطلب الثالث: طرق العمل العقابي	٩٧
المطلب الرابع: تكييف العمل العقابي	١٠٠
المبحث الثاني: التعليم والتهذيب	١٠٢
المطلب الأول: التعليم	١٠٣
المطلب الثاني: التهذيب	١٠٩
المبحث الثالث: الرعاية الصحية	١١٣
المطلب الأول: أغراض الرعاية الصحية	١١٤
المطلب الثاني: أساليب الرعاية الصحية	١١٥
المبحث الرابع: الرعاية الإجتماعية	١٢٣
المطلب الأول: أهمية الرعاية الاجتماعية	١٢٤
المطلب الثاني: وسائل الرعاية الاجتماعية	١٢٥

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الخامس: المكافآت والتأديب	١٣٠
المطلب الأول: نظام المكافآت	١٣١
المطلب الثاني: نظام التأديب	١٣٣
المبحث السادس: دور أساليب المعاملة العقابية في الإصلاح والتأهيل	١٣٥
الباب الثاني: العقوبات البديلة الحديثة للحبس قصير المدة	١٣٨
الفصل الأول: عقوبة العمل للمنفعة العامة	١٤٠
المبحث الأول: ماهية عقوبة العمل للمنفعة العامة	١٤١
المطلب الأول: التعريف بعقوبة العمل للمنفعة العامة	١٤١
المطلب الثاني: ماهية الأعمال التي يتم تنفيذها في عقوبة العمل للمنفعة العامة	١٤٣
المطلب الثالث: خصائص وصفات عقوبة العمل للنفع العام	١٤٥
المطلب الرابع: الطبيعة القانونية لعقوبة العمل للمنفعة العامة وصورها وفلسفتها	١٥٠
المطلب الخامس: أغراض عقوبة العمل للمنفعة العامة وعوامل نجاحها	١٥٨
المطلب السادس: تقييم عقوبة العمل للمنفعة العامة	١٦٣
المبحث الثاني: أحكام عقوبة العمل للمنفعة العامة	١٦٦
المطلب الأول: شروط تطبيق العمل للمنفعة العامة	١٦٦
المطلب الثاني: القواعد المنظمة لتطبيق عقوبة العمل للمنفعة العامة	١٧٠
المطلب الثاث: إجراءات تطبيق عقوبة العمل للمنفعة العامة وآثارها القانونية	١٧٣
المبحث الثالث: تطبيق العمل للمنفعة العامة في التشريعات المقارنة	١٧٦

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع الفرنسي	١٧٦
المطلب الثاني: عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع الأمريكي	١٧٧
المطلب الثالث: عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع الإنجليزي	١٧٩
المطلب الرابع: عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع المصري	١٨٠
المطلب الخامس: عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع الجزائري	١٨٠
المطلب السادس: عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع الأردني	١٨٢
الفصل الثاني: عقوبة المراقبة الإلكترونية	١٨٤
المبحث الأول: ماهية عقوبة المراقبة الإلكترونية	١٨٤
المطلب الأول: تعريف المراقبة الإلكترونية	١٨٥
المطلب الثاني: صفات عقوبة المراقبة الإلكترونية	١٨٧
المطلب الثالث: طرق تنفيذ المراقبة الإلكترونية	١٨٩
المطلب الرابع: صور المراقبة الإلكترونية	١٩٠
المطلب الخامس: الطبيعة القانونية لعقوبة المراقبة الإلكترونية	١٩٢
المطلب السادس: أغراض عقوبة المراقبة الإلكترونية وأهدافها	١٩٥
المطلب السابع: تقييم عقوبة المراقبة الإلكترونية	١٩٧
المبحث الثاني: أحكام عقوبة المراقبة الإلكترونية	٢٠١
المطلب الأول: شروط تطبيق المراقبة الإلكترونية	٢٠١
المطلب الثاني: الالتزامات المفروضة على الخاضع للمراقبة الإلكترونية	٢٠٦

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث: الضمانات القانونية لحماية الحرية الشخصية للخاضع للمراقبة الإلكترونية	٢٠٨
المطلب الرابع: الجهة المختصة بإصدار أمر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية	٢٠٨
المطلب الخامس: إلغاء نظام المراقبة الإلكترونية	٢١٠
المبحث الثالث: تطبيق المراقبة الإلكترونية في التشريعات المقارنة	٢١١
المطلب الأول: عقوبة المراقبة الإلكترونية في التشريع الأمريكي	٢١٢
المطلب الثاني: عقوبة المراقبة الإلكترونية في التشريع الفرنسي	٢١٣
المطلب الثالث: عقوبة المراقبة الإلكترونية في التشريع الكندي	٢١٥
المطلب الرابع: عقوبة المراقبة الإلكترونية في التشريع الانجليزي	٢١٦
المطلب الخامس: عقوبة المراقبة الإلكترونية في التشريع الجزائري	٢١٧
المطلب السادس: عقوبة المراقبة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية	٢١٩
المطلب السابع: عقوبة المراقبة الإلكترونية في التشريع الإماراتي	٢٢٠
الفصل الثالث: عقوبة الغرامة اليومية	٢٢٢
المبحث الأول: ماهية عقوبة الغرامة اليومية	٢٢٢
المطلب الأول: التعريف بعقوبة الغرامة اليومية	٢٢٣
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقوبة الغرامة اليومية وصورها	٢٢٤
المطلب الثالث: خصائص وصفات عقوبة الغرامة اليومية	٢٢٦
المطلب الرابع: أغراض عقوبة الغرامة اليومية	٢٢٨
المطلب الخامس: تقييم عقوبة الغرامة اليومية	٢٣٠

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني: أحكام عقوبة الغرامة اليومية	٢٣٣
المطلب الأول: شروط تطبيق عقوبة الغرامة اليومية	٢٣٤
المطلب الثاني: قواعد تنفيذ الغرامة اليومية	٢٣٧
المبحث الثالث: تطبيق عقوبة الغرامة اليومية في التشريعات المقارنة	٢٤٠
المطلب الأول: عقوبة الغرامة اليومية في التشريع الفرنسي	٢٤١
المطلب الثاني: عقوبة الغرامة اليومية في التشريع السويسري	٢٤٢
المطلب الثالث: عقوبة الغرامة اليومية في التشريع الألماني	٢٤٣
المطلب الرابع: عقوبة الغرامة اليومية في التشريع الفنلندي	٢٤٣
المطلب الخامس: عقوبة الغرامة اليومية في التشريع السويدي	٢٤٤
المطلب السادس: عقوبة الغرامة اليومية في التشريع النمساوي	٢٤٥
المطلب السابع: عقوبة الغرامة اليومية في التشريع الأسباني	٢٤٦
الخاتمة	٢٤٧
النتائج	٢٤٨
التوصيات	٢٥٢
قائمة المراجع	٢٥٥
المستخلص	٢٨٠
فهرس المحتويات	٢٨١

مستخلص الدراسة:

يعد موضوع إصلاح الجاني وتأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع من الموضوعات الهامة لأي مشرع، حيث أن السياسة العقابية في العصر الحالي تهدف إلى أن يكون دور العقوبة الأساسي هو إصلاح الجاني وتأهيله وليس الانتقام منه وتعذيبه، الأمر الذي دعى التشريعات الجنائية المختلفة لإيجاد نظم عقابية حديثة تهدف إلى ذلك، وبذات الوقت تحقق أهداف العقوبة.

وقدت تكونت هذه الدراسة من مقدمة وضحت موضوع الدراسة، وأسباب اختيارها وأهميتها والمنهج المتبع بها، ومن فصل تمهيدي عرض فيه ماهية العقوبة وأهدافها، وبابين أثنين، حيث تناول الباب الأول النظم الإدارية والأساليب الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية، وتناول الباب الثاني أهم العقوبات البديلة الحديثة لعقوبة الحبس في المؤسسات العقابية.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، أهمها أنه يجب تطبيق النظم العقابية الحديثة في التشريعات الجنائية العربية، وبالأخص التشريعين المصري والأردني، لما لهذه النظم من دور في تحقيق الهدف الأسمى للعقوبة والمتمثل في إصلاح الجاني وتأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وحمايته.

الكلمات الدالة:

- إصلاح الجاني وتأهيله -السياسة العقابية - العقوبات البديلة -الحبس في المؤسسات العقابية -التشريعات الجنائية